
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

John W. Harbeson and Donald Rothchild (eds.)
Africa in World Politics: Post-Cold War Challenges
2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1995). ix, 340 p.

أفريقيا في السياسات الدولية: تحديات ما بعد الحرب الباردة

حازم سالم

باحث مصري.

ـ ١ ـ

كانت الدول الأفريقية ـ وستظل ـ منذ استقلالها على هامش سياسات العالم المتقدم. تلك هي الأطروحة الرئيسية التي يدافع عنها الكتاب، معززاً إياها بالاستشهاد بتطورين أساسيين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأول هو اختفاء الاستقطاب الأيديولوجي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة، والثاني هو اطراد القطيعة بين القارة السمراء وثمار الثورة التقانية والمعلوماتية، من جهة أخرى. وفي الواقع فإن هذا الافتراض بحد ذاته بحاجة إلى مناقشة متعمقة، فليس من الممكن التعميم ببساطة حول مسألة وضعية أفريقيا في السياسات الدولية. فمنذ الحقبة الاستعمارية شكلت أفريقيا بؤرة جذب للمستعمر الأوروبي لما فيها من ثروات وإمكانيات طبيعية وأهمية استراتيجية عالية. وعليه، يجب التحفظ إلى حد ما على هذا التعميم لأن اختفاء الاستقطاب الأيديولوجي عن المسرح الدولي لا يعني بالضرورة التخلي عن بلورة هوية أيديولوجية وتصورات استراتيجية تحفظ لأفريقيا مكانها وسط الفاعلين الجدد على الساحة الدولية. كما أن الاتساع المتزايد للفجوة التقانية بين أفريقيا والعالم المتقدم من المفترض أن تحفز مزيداً من الجهد الحثيث لاستنبات تقانة محلية ملائمة قادرة على المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية. وعلى أي حال فإن أطروحة الكتاب هي محل جدل واسع ومحاجاة من قبل نفر معتبر من المحللين السياسيين المتخصصين، ومنهم مثلاً علي مزروعي الذي يرى أن أفريقيا لن تعزل، ولن تهمش حاضراً ومستقبلاً لاعتبارات عديدة بما فيها ذلك التدفق المتزايد لأمواج المهاجرين الذين يقفون على أبواب الشمال ويتحايلون لاقتحامها. ولكن الكتاب يحشد لتأييد منحاه التحليلي جملة من الدراسات الاستشرافية تتوزع على أربعة عشر فصلاً مضمنة في أربعة أبواب. وعلى الرغم من وحدة الاتجاه التحليلي في طبعتي الكتاب الأولى والثانية، إلا أن الطبعة الجديدة شهدت اختزالاً كبيراً لمعالجة الدور الروسي في أفريقيا، واستعاضت منه باستعراض مسهب لأوضاع الدول الأفريقية الفرانكفونية وعلاقاتها الدولية في استجابة لتطور تفاعلات القارة مع عالمها المحيط.

يخصص الكتاب الباب **الأول** منه لدراسة

أبعاد الأزمة العميقة والمتجددة لأفريقيا في السياسات الدولية. وفي هذا الخصوص يُشخِّص جون هاربسون عوامل الأزمة الاقتصادية موضحاً تجذر الخلل في علاقة أفريقيا بالعالم المتقدم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع تعاظم التحديات التي ينبغي عليها أن تواجهها. ومن جهة أخرى، فإن أبرز هذه التحديات هو تحدي بناء الهياكل والمؤسسات الداخلية من خلال نوع من الإجماع الوطني. ولئن كانت مواجهة هذا التحدي غير يسيرة نظراً إلى التعددية الإثنية البالغة لدول القارة، إلا أن تلك المواجهة لا غنى عنها للتأقلم مع المستجدات العالمية.

أما الباب **الثاني** فقد جاء ليستكشف محددات الهامشية الأفريقية حيث يشير كراوفورد يونغ في دراسته حول «تراث الاستعمار في أفريقيا» إلى أن المخيلة الاستعمارية في القرن التاسع عشر كانت ترى أفريقيا كثمرة تنتظر القطاف، وأن هذه العقلية استقرت لأجيال عديدة في ما بعد، مما أدى إلى تفتيت أفريقيا وتبديد حلمها في الوحدة غداة استقلال دولها. أما توماس كولاغي فقد قدم دراسته حول «أفريقيا والاقتصاد السياسي للعالم»، موضحاً أن الدول الأفريقية لا تزال تقع ما بين المطرقة والسندان في النظام الاقتصادي الدولي، ولا تزال تدور في حلقة من التهميش المستمر، وبخاصة مع إخفاق الكثير من محاولات الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات في الإجابة عن السؤال: ماذا ينبغي على أفريقيا أن تفعل حتى تتجاوز أزمتها الاقتصادية؟

- ٢ -

وتظل دراسة علي مزروعي حول «أفريقيا والحضارات الأخرى» من أهم دراسات الكتاب على الإطلاق، حيث تلقي الضوء على علاقات التفاعل بين أفريقيا والحضارة العربية وكيف صار الجناح الأفريقي من الوطن العربي هو الأكثر خصوبة وثراء في المجال الإبداعي والثقافي، وكيف تفاعلت أفريقيا مع الإسلام حتى صارت لها مكانة كبيرة ودور معتبر في تحديد مستقبل العالم الإسلامي. فمن وجهة نظر مزروعي تعتبر أفريقيا ذات نصيب كبير حاضراً ومستقبلاً في تحديد الوزن النسبي للعالم الإسلامي في السياسة الدولية. كما أنه يرى أن أفريقيا مرشحة لأن تشهد تحولات وتطورات كبيرة في المستقبل في مسألة العلاقة بين الإسلام والغرب أو من زاوية اتخاذ الإسلام كمحدد للهوية السياسية والثقافية. ولعل المثير للتساؤل هو اهتمام مزروعي بعلاقة أفريقيا بالغرب وبالإسلام دون محاولة استكشاف دور الوطن العربي في هذه المسألة الإشكالية وبيان كيف أن الوطن العربي - وبخاصة في شقه الأفريقي الذي تقع فيه مصر وليبيا والسودان والجزائر والتي لكل منها ملف واسع في الغرب - يعتبر محدداً رئيسياً لاتجاه تطور هذه العلاقات بين أفريقيا والغرب بشكل عام، وفي المسألة الإسلامية على وجه الخصوص. وإضافة إلى ذلك درس مزروعي نمط العلاقات الفرنسية - الأفريقية وأثر الاستعمار الفرنسي للقارة في ثقافتها، كما قام بمقارنة الرؤية الأفريقية لكل من غاندي ونهرو من حيث إنهما زعيمان عالمثاليان تدخل أفريقيا في دائرة الانتماء العالمثالثي لكل منهما. ثم أطلق دعوته في نهاية بحثه إلى أن تقوم أفريقيا بفتح مغاليقها واكتشاف ذاتها الثقافية وتطوير آليات تفاعلها مع العالم المعاصر.

وعن «علاقات أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي»، كتب جون رافينهيل موضحاً أنه كانت هناك توقعات بنشوء ثلاثة تكتلات اقتصادية كبرى مع مطلع التسعينيات ترتبط أفريقيا بواحد منها (وهو الاتحاد الأوروبي) ليكون مدخلها إلى وضعية أفضل في الاقتصاد الدولي. ولا تخفى بالطبع النزعة الدعائية لهذه المقولة، فهي دعوة مفتوحة لإلحاق أفريقيا بالنظام الاقتصادي العالمي

عن طريق مثل هذه التكتلات بالتماثل مع الدعوة إلى إدماج الوطن العربي في السوق الأوروبية عن طريق طرح المتوسطية أو إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة العربية تحت دعوى الشرق أوسطية. ومن جهة أخرى فإن المطروح على أفريقيا منذ مطلع التسعينيات هو أن تختار لنفسها نمطاً جديداً للدخول في تقسيم العمل الدولي ليس كمصدِّر للمواد الخام فقط كما هو الحال في السابق، بل وكمستهلك للمنتجات الغربية في ظل الكونية الاقتصادية التي تدعو إليها القوى الغربية ومؤسسات التمويل الدولية. على أي حال فإن الكاتب يعترف في النهاية بأنه على رغم هذه التوقعات المتفائلة، إلا أن النتيجة الفعلية كانت تزايد علاقة التبعية الأفريقية لأوروبا، مما أدى إلى تضاؤل فرصة أفريقيا في تحقيق تنمية مستقلة أو إحراز وضعية اقتصادية أفضل.

أما الباب **الثالث** فقد انصب على استكشاف المسارح الإقليمية للسياسة الخارجية الأفريقية، حيث ناقش جون هاربسون «سياسات ما بعد الحرب الباردة في القرن الأفريقي» مشيراً إلى أن المرحلة الجديدة أدت إلى تزايد البحث عن الهوية السياسية للمنطقة، فهو يرى أن التسعينيات حملت تغيرات هيكلية مهمة في القارة السمراء، ثم يمضي بعد ذلك ليعدد بعض هذه التغيرات فيقرر أنه في هذه المرحلة استقلت إريتريا ونجحت الصومال بالإطاحة بنظام حكم سياد بري، وظهرت طفرة جديدة في علاقة اثيوبيا بالعالم بعد نهاية حقبة منغستو هيلا مريام، لذلك فقد كانت هذه المرحلة مشحونة بالدلالات في رأي الكاتب، وبخاصة في ما يتعلق بالصلة بين نهاية الحرب الباردة والدور الجديد للقارة على المسرح السياسي الدولي. ولئن كان لم يفصح عن طبيعة هذا الدور ومداه، إلا أنه يقدم في تحليله فكرة جوهرية هي أن أفريقيا تظل مسرحاً للأحداث ومفعولاً به في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وليست هي خالقة الأحداث أو المؤثرة فيها. وركزت دراسة جيفري هيربيست على «جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري» منوهة بالعديد من المزايا التي تنتظر الإقليم على ضوء النمو المتوقع في علاقاته الاقتصادية مع الخارج، إلا أن الباحث تدارك مذكراً ببعض التداعيات السلبية التي قد تنشأ نتيجة التعارض بين المصالح السياسية لكل من جنوب أفريقيا والأطراف الدولية الأخرى بخصوص قضايا الهجرة والحدود وما شابه ذلك.

وجاءت دراسة جاي مارتن عن قضية «أفريقيا الفرانكفونية في سياق العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية» لتؤكد على الطابع الإشكالي للقضية أخذاً في الاعتبار أن إقليم أفريقيا جنوب الصحراء يضم ٢١ دولة تتحدث الفرنسية ويجمعها في رأي الكاتب تراث سياسي مشترك وأسس ثقافية وأيديولوجية تميز هويتها الأفريقية الفرانكفونية. وبهذا المعنى يرى الكاتب أن الفرانكفونية هي الصيغة الثقافية لهوية هذه الدول وليست أية هوية أخرى، وبالتالي فهذا الطرح هو نموذج للتحيز الغربي والنزعة الإلحاقية التي يتبناها الغرب لضم أفريقيا إليه ثقافياً وحضارياً. كما يقرر الكاتب أيضاً أنه في الوقت الذي تواجه فيه هذه الدول تغيراً في توجهات السياسة الفرنسية من جهة، فإنها تواجه مستجدات النظام الدولي بكل اختلالاته لصالح الولايات المتحدة من جهة أخرى. ومثل هذا الوضع بشقيه يطرح عليها تساؤلات شتى تبدأ من مسألة الأمن القومي وتنتهي بقضية التحول الديمقراطي.

ـ ٣ ـ

وتثير كارول لانكستر قضية الإقليمية الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء واحتمالات تطورها بالاستفادة من الخبرة السابقة للقارة في ما يخص تفاعلاتها

الاقتصادية مع الدول الغربية (أي استكمال مشروع الإدماج الاقتصادي لهذه المنطقة من أفريقيا في النظام الاقتصادي الغربي). كما أن هذا الطرح يأتي لتدعيم النزوع الإعلامي الغربي المتزايد للدعوة إلى بناء التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تقع مراكزها في الغرب وتعمل بالأساس على تدعيم التبادل اللامتكافئ بين المراكز الغربية وهذه الدول التي تقع في الهوامش.

وينتهي الباب **الرابع** إلى إجمال القضايا الكبرى التي تواجه أفريقيا في الوقت الراهن، وفيه يدرس دونالد روتشيلد دور الولايات المتحدة في إدارة النزاعات الأفريقية وطبيعة التحولات التي طرأت على هذه الدول، بخاصة مع نهاية الحرب الباردة، وكذلك زيادة النشاط الأمريكي في مجال الوساطة في اتفاقيات السلام الأفريقية. ويلقي روتشيلد الضوء على بعض مبادرات الدبلوماسية الأمريكية، إضافة إلى استراتيجيات الولايات المتحدة للضغط على الفاعلين الأفارقة لحثهم على التفاوض. كما يناقش أنماط التدخل الأخرى التي تمارسها الولايات المتحدة ومنها نمط التدخل العسكري. وعلى رغم عدم تكامل الطرح الذي يقدمه الكاتب لهذه التدخلات إلا أن مجرد طرحها يعتبر ذا أهمية كبرى، وبخاصة من حيث التدخل الأمريكي المستمر في الشؤون الأفريقية تحت مسمى المساعدات الإنسانية أو حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل المشاركة السياسية في دول القارة. وبالمعيار نفسه يمكن النظر إلى التدخلات الأمريكية في إطار المحاولات الأمريكية الحثيثة لوراثة الدور الفرنسي التقليدي في أفريقيا وتبني زعامات أفريقية لها ولاء أمريكي واضح، وبخاصة هؤلاء الذين يصلون إلى السلطة بمساعدة أمريكية مباشرة أو غير مباشرة.

ومن جانبه يدرس ويليام زارتمان الموضوع السابق، ولكن من زاوية داخلية محضة حيث يتعرض لـ«المفاوضات الأفريقية ومدى نجاح دول القارة في توظيف تلك الآلية لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والأمنية» العالقة وتطوير مظاهر التعاون في ما بينها.

ويتعرض لاري دياموند لقضية الديمقراطية في أفريقيا، وتحديداً للدور الأمريكي في التبشير بها والترويج لها مسلطاً الضوء على ما يسميه بأثر هذا الاهتمام الأمريكي بالقضية في تفعيل المشاركة السياسية في دول القارة والذي يعني في مجمله ـ بعد تجريد المقولات من زينتها البلاغية ـ استخدام الولايات المتحدة لهذه القضايا كوسائل ضغط على الحكومات التي لا تتوافق سياساتها مع المصالح والأهداف والاستراتيجيات الأمريكية، ولا سيما مع اعتبار أن الليبرالية الغربية في صورتها الأمريكية هي النموذج الأمثل والخيار الوحيد لأي نظام سياسي في اللحظة الراهنة. وتبدو دراسة هومان كوهن حول الأمن السياسي والعسكري في أفريقيا متفائلة إلى حد كبير كونها تنتهي إلى أن المرحلة القادمة ستشهد بدايات النهاية للحروب الأهلية الأفريقية من خلال إغلاق ملفات الصراعات الأهلية في اثيوبيا وأنغولا وموزامبيق وليبيريا، وإن ظل عدم الاستقرار في تقديره يمثل عامل تهديد لدول القرن الأفريقي، وخصوصاً لكل من السودان والصومال. ولعل شواهد الأحداث التي تلت الطبعة الثانية للكتاب في عام ١٩٩٥ تشير بشكل واضح إلى مدى الإفراط في التفاؤل الذي طرحه كوهن من حيث إن العديد من الصراعات العرقية قد تفجر في أفريقيا خلال التسعينيات (رواندا وبوروندي على سبيل المثال)، مما يعني أن معضلة الأمن السياسي والعسكري الأفريقية ليست بسيطة، مع الأخذ في الاعتبار الكم الهائل من التدخلات الأجنبية التي صاحبت هذه الصراعات وعملت على التخفي تحت شعار «التدخل الإنساني» وما يناظره.

أما الدراسة الأخيرة في الكتاب فقد كتبها فرانسيس دينغ حول «أسس التدخل الإنساني الدولي في أفريقيا» مقترحاً إيجاد نوع من المصالحة بين إشكاليتي «السيادة» و«المسؤولية»، إذ يرى وجوب فهم الأزمات الأفريقية والوعي بأهميتها، وفي الوقت نفسه الوعي بالاستراتيجيات العملية للتدخل، والتي تمس سواء من قريب أو من بعيد قضية السيادة الوطنية، وبخاصة في حالة الصراع بين أطراف أفريقية مختلفة.

وفي التحليل الأخير، فإن هذا العمل الأكاديمي ـ على رغم مساحات التحيز التي صبغت بعض مقولاته ـ يثير الكثير من الاستفهامات والقضايا الخلافية، ويأتي صدوره حافلاً بإسهامات متخصصين بارزين في الشؤون الأفريقية ليحمل دعوة لقراءته من طرف كل مهتم بشؤون القارة في مرحلة ما بعد الانهيار السوفياتي، خصوصاً أننا نحتاج بالفعل إلى مساهمات عربية وأفريقية أصيلة تساعد في الإجابة على الأسئلة العديدة المتعلقة بالقارة السمراء ومصيرها، والتي لا زلنا نتوقع من الوطن العربي أداء دور بارز في الأخذ بيدها من المرحلة الصعبة التي تجتازها إلى العالم الأفضل الذي تحلم به □